

## صراع العملات الدولية وقيادة النظام النقدي الدولي

## The Conflict Of International Currencies And The Command Of The International Monetary System

أ. بن عمر خالد

جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر

Khal\_benamor@yahoo. fr

تاريخ القبول: 2019/02/07

أ. بورزامة جيلالي

جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر

Bourzama. djillai@yahoo. fr

تاريخ الاستلام: 2018/05/08

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أوجه الصراع الدائر بين عملات الإقتصاديات الثلاث الأكبر في العالم المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين، كما تهدف أيضا إلى تحديد مكانة كل عملة في هذا الصراع. ومن أجل بلوغ هذه الأهداف فقد تم تحليل جبهات الصراع بين هذه العملات تاريخيا ومعرفة عوامل بروز كل عملة في قيادتها للنظام النقدي الدولي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن صراع العملات الناجم عن تعمد هذه الدول لتخفيض قيمة عملاتها من أجل اكتساب مزايا تنافسية لتنمية اقتصادها قد أفرز نتائج سلبية ممثلة في حرب تجارية جديدة وسياسات حمائية تأثر على الدول النامية وتعرقل نمو الإقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: صراع عملات، سعر صرف، نظام نقدي دولي، دولار، يورو، يوان.

**Abstract:**

This study aims to shed light on the conflict between the currencies of the three largest economies in the world, the USA, the EU and China, and where each of their currencies stands in this conflict. Therefore, the fronts of these currencies' conflict are historically analyzed and the factors behind the emergence of each currency in its leadership of the international monetary system are determined. This study concluded that the currency conflict resulting from these countries' deliberate devaluation of their currencies to gain competitive advantages for the development of their economies has produced negative results in the form of a new trade war and protectionist policies that affect developing countries and impede the growth of the global economy.

**Key Words:** Currency Conflict, Exchange Rate, International Monetary System, Dollar, Euro, Yuan.

**JEL Classification:** E41, E42, E51.

\* مرسل المقال: بن عمر خالد (khal\_benamor@yahoo. fr).

## المقدمة:

شهدت الساحة الإقتصادية الدولية على مر الزمن صراعا مستمرا بين مختلف العملات الدولية على قيادة النظام النقدي الدولي لما له من أثر بالغ على المستوى الإقتصادي ومستوى التشغيل ونمو اقتصاديات الدول، وذلك بداية من الحرب العالمية الأولى وما شهدته من صراع بين عمليتي الدولار والجنيه الإسترليني، إلى أن جاءت اتفاقية بريتن وودز مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1944، والتي اعتبرت الذهب وإلى جانبه الدولار عنصرين أساسيين لتحديد معالم العلاقات النقدية الدولية، وأصبح حينها الدولار عملة ارتكازية دولية.

وعلى الرغم مما شهدته الساحة الإقتصادية الدولية من استقرار لنظام الصرف بالذهب والدولار إلا أنه جاءت ظروف مغايرة أثرت سلبا على الدولار، كانخفاض الطلب على الدولار وزيادة عرضه على المستوى الدولي، إضافة إلى انخفاض المخزون الذهبي للولايات المتحدة الأمريكية وزيادة تدهور عجز ميزان المدفوعات الأمريكية، وقد دفع هذا الوضع الولايات المتحدة الأمريكية في 15 أوت 1971 باتخاذ قرار يتم بموجبه منع وتوقيف تحويل الدولار إلى ذهب وبروز قاعدة الصرف بالدولار، تم الانتقال إلى قاعدة أسعار الصرف العائمة عام 1973.

ومنذ ذلك الحين مرت عملة الدولار بالعديد من صعوبات التي انعكست في شكل ضغوطات نقدية وإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية مثل ظاهرة الركود التضخمي وظروف العجز في ميزان المدفوعات التي أخذت تتفاقم من سنة إلى أخرى، وفي ظل هذا الظروف والمعطيات الجديدة برزت في الساحة الإقتصادية الدولية قوى إقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وقد اتضحت معالم هذه المنافسة في ظهور عملات هذه الدول كالمارك الألماني والين الياباني والتي أحدثت صراعا حقيقيا في وجه الدولار على قيادة النظام النقدي الدولي.

ونتيجة لتزامن بروز الوحدة النقدية الأوروبية اليورو سنة 1999، مع تحقيق الإقتصاد الصيني معدلات نمو مرتفعة دوليا خلال التسعينيات وتراجع عملة الين الياباني فقد أخذ صراع العملات اتجاها جديدا متمثل في تنافس عملات الدولار واليورو واليوان على قيادة النظام النقدي الدولي.

**إشكالية الدراسة:** وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما هي أوجه الصراع الدائر بين العملات الرئيسية من أجل قيادة النظام النقدي الدولي عبر مختلف المراحل الزمنية، وماهي مكانة كل عملة في الصراع الدائر بينها؟

**أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ جملة من الأهداف والمتمثلة فيما يلي:

- الإلمام بجوانب وحيثيات الصراع القائم بين عملات الإقتصاديات الكبرى في العالم والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي والصين.
- تحليل التأثيرات المتبادلة بين العملات الدولية ومكانة كل عملة في الصراع القائم بينها وفي الساحة النقدية الدولية.

**منهج الدراسة:** ومن أجل إعداد هذه الدراسة فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض ماهية صراع العملات وتطورها التاريخي، ثم الانتقال إلى تحليل جبهات الصراع القائم بين كل عملتين من عملات الدولار الأمريكي واليورو والين الصيني والتي تمثل عملات الإقتصاديات الثلاث الأكبر في العالم. وحتى يتم تحديد مكانة كل عملة في الساحة النقدية الدولية وآثارها على الإقتصاد الدولي فإنه سيتم تحليل نتائج صراع هذه العملات على قيادة النظام النقدي الدولي وهيمتها عليه في مختلف الفترات الزمنية.

**الدراسات السابقة:** تناولت العديد من الدراسات والأبحاث جوانب هذا الموضوع، والتي يمكن عرض أهمها فيما يلي:

- **دراسة (معزز وبودري، 2011):** ساهم الباحثين بإعداد مقال علمي بعنوان "المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي"، حيث هدفت هذه الدراسة أساساً إلى معرفة مدى توفر المقومات اللازمة في عملة الأورو ليرتقي إلى مستوى العملة الدولية المنافسة للدولار في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من بروز عملة الأورو كعملة منافسة للدولار في الساحة النقدية الدولية إلا أن الدولار لا يزال العملة الأولى في تركيبة احتياطي الصرف في مختلف دول العالم والعملة الارتكازية الأولى التي يعتمد عليها النظام النقدي الدولي.

وما يميز هذه الدراسة هو التركيز فقط على الصراع القائم بين عمليتي الدولار واليورو وحدة المنافسة بينهما دون إدراج باقي العملات الدولية، وذلك من خلال تسليط الضوء على مكانتهما في الساحة النقدية الدولية وسرد جملة التحديات الميدانية التي تعيق عملة اليورو من احتلال مكانة الدولار، وبذلك فإنها تختلف عن الدراسة التي تم اعدادها في تعمقها في جبهة صراع واحدة والقائمة بين عمليتي الدولار واليورو دون التعرض إلى جبهات الصراع القائمة بين العملات الدولية الأخرى التي سيتم التعرض إليها.

- **دراسة (بسيسو، 2009):** أعد الباحث دراسة في ورقة علمية بعنوان "إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي"، حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو تقييم أداء النظام النقدي الدولي أثناء الأزمات المالية مع تحديد أسس للنظام المالي الدولي الجديد في ضوء تقييم أداء النظام المالي الدولي الحالي، وتوصلت إلى ضرورة إعادة تصميم هياكل النظام النقدي والمالي الدولي على النحو الذي يحقق متطلبات الاستقرار الاقتصادي العالمي مع تعزيز سبل التعاون مع منظمة الأمم المتحدة ومختلف المؤسسات المنتسبة لها، بالإضافة إلى رفع مستوى تمثيل الدول النامية في إدارة المؤسسات الدولية وتجنب الاعتماد المفرط على عملة الدولار، وتوسيع التعامل إلى سلة من العملات القوية لتجنب مخاطر تدهور عملة الدولار.

إذ تميزت هذه الدراسة بإدراج الأزمات المالية كعامل أساسي ينبغي أخذه بعين الإعتبار لاتخاذ إجراءات إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي وتصميم أبعاده مستقبلاً، كما تميزت بطابع تقييمي لأداء مؤسسات النظام النقدي والمالي الدولي في ظل الأزمة المالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وإذا كان وضع النظام

النقدي الدولي وتطوره يعد قاسما مشتركا بين دراسة هذا الباحث والدراسة التي تم إعدادها فإن إدراجه لعامل الأزمات المالية هو أهم اختلاف بينهما.

- دراسة (آيت يحيى، 2014): أعد الباحث رسالة دكتوراه بعنوان "التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التوصل إلى نظام صرف للدينار الجزائري بما يتماشى مع أداء الاقتصاد الوطني، وذلك في إطار الساحة النقدية الدولية التي تتميز بعدم الاستقرار، وقد توصلت هذه الدراسة أن الصراع الدائم بين العملات الدولية، يخلق دائما ما يسمى بحرب العملات والتي تسعى من خلالها العملات الدولية للوصول إلى قيادة النظام النقدي الدولي. كما توصلت إلى أن الجزائر ليست مؤهلة حاليا لتبني الأنظمة المتطرفة سواء التعويم الحر أو الربط الجامد بصيغته المختلفة المتمثلة في الدولار، مجلس العملة والإتحاد النقدي. وإنما يعتبر نظام الربط بسلة من العملات المرهجة ذاتيا هو النظام الأنسب لها.

حيث اتجهت هذه الدراسة نحو جوانب عدم استقرار النظام النقدي الدولي في إطار الخلفية التاريخية لنظام سعر الصرف، وما يميز هذه الدراسة هو تفصيلها لمحددات اختيار نظام الصرف وفقا لمعطيات الأداء الإقتصادي، كما تميزت أيضا بدراسة العلاقة بين نظام صرف الدينار وتنافسية الإقتصاد الجزائري ومدى انفتاحه، وبذلك فإن دراسة هذا الباحث تختلف عن الدراسة التي تم إعدادها في تعرضها إلى نظام الصرف المعتمد في الجزائر بينما تشترك فيما بينها في محورية النظام النقدي الدولي في الموضوع المعالج وسلة العملات الدولية المستخدمة في الساحة النقدية الدولية.

- دراسة (عزايز وحاجي، 2017): تعرض الباحثين في مقال علمي إلى دراسة بعنوان "آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008 - 2016"، واتجهت هذه الدراسة نحو محاولة معرفة الآليات الميدانية الكفيلة بإصلاح النظام النقدي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وتوصلت إلى أن هذه الآليات تتمثل في إعادة تشكيل معالم للنظام النقدي الدولي وإعادة بناء وهيكله الأطر المؤسسية والقانونية والفنية للنظام، بالإضافة إلى العمل بقاعدة الذهب وضبط أسعار الصرف والتنسيق بين اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية في عمليات الإصلاح.

وقد تطلبت هذه الدراسة من أجل التوصل إلى الآليات الميدانية الكفيلة بإصلاح النظام النقدي الدولي في أعقاب الأزمة المالية العالمية ضرورة تحديد معالم النظام النقدي الدولي الراهن وآثار الأزمة المالية العالمية 2008 على هذا النظام، وتم ذلك من خلال دراسة تقلبات أسعار الصرف وتقلبات تدفقات رؤوس الأموال الدولية وانعكاساتها على العملة الارتكازية (الدولار الأمريكي). وبذلك فقد تميزت دراسة الباحثان عن الدراسة التي تم إعدادها بتحليل مستقبل الدولار الأمريكي كعملة ارتكازية دون التعرض إلى حيثيات الصراع القائم مع العملات الدولية الأخرى حيث عرضت ثلاث اتجاهات متمثلة في استمرارية الارتكاز على الدولار الأمريكي أو استخدام اليورو كبديل للدولار الأمريكي أو استخدام سلة من العملات كبديل للدولار الأمريكي.

**خطة الدراسة:** ولتغطية نقاط هذه الدراسة فإنه سيتم التعرض في البداية إلى ماهية صراع العملات وتطورها التاريخي ليتم الانتقال بعد ذلك إلى جبهات صراع القائم بينها. ومن أجل تفصيل صراع عملات الدولار، اليورو واليوان على قيادة النظام النقدي الدولي فإنه سيتم التعرض إلى بروز الدولار وهيمنته على النظام النقدي الدولي خلال الفترة (1918-1999) ثم تأثير اليورو على العالم ودخوله كمنافس للدولار على سيادة النظام النقدي الدولي خلال الفترة (1999-2008) ثم عرض كيفية بروز اليوان كمنافس جديد للدولار واليورو من 2008 إلى غاية الآن.

## 1. ماهية صراع العملات

يعرف صراع العملات على أنه " قيام الدول بالتلاعب بقيمة عملاتها وتخفيضها أو منعها من الإرتفاع في محاولة منها لتشجيع صادراتها وخفض وارداتها وبالتالي تخفيض العجز في ميزانها التجاري أو تخفيض الفوائض فيه، ومن ثمة رفع مستويات التشغيل ورفع مستوى النشاط الإقتصادي ومعدلات النمو" (السلوم، 07، 2010). إذ " يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تراجع القدرة على الشراء محليا وارتفاع التضخم، بالرغم من ذلك يوفر تخفيض العملة دعم فوري لصادرات الإقتصاد وتساعد في توفير فرص العمل بالإضافة إلى تخفيض العجز التجاري، وهو ما يعتبر السبب الرئيسي لاستخدام الكثير من البلدان لهذه الآلية أثناء الأزمات الاقتصادية، لذلك نعتقد أن المزيد من الدول قد تقوم بخفض عملاتها عند شعورهم بحدة حروب العملات من أقرانهم على المستوى العالمي" (هيئة الجزيرة للأسواق المالية، 2016، 22).

وكتعريف شامل يمكن تعريف صراع العملات بأنه الصراع الذي ينجم عنه تخفيض تنافسي لقيمة عملات الدول بهدف رفع صادراتها وتقليل وارداتها، وبالتالي تحسين وضعية حسابها الجاري وتفعيل نشاطها الاستثماري وتوفير فرص العمل، إذ تؤدي التقلبات الدورية لتخفيض العملة لدولة ما، إلى قيام دولة أخرى باجراءات وقائية لحماية اقتصادها من نتائج ذلك التخفيض، وهو ما دفع بتسمية ذلك الصراع بصراع العملات.

## 2. التطور التاريخي لصراع العملات

بعدما توقفت معظم الدول عند الحرب العالمية الأولى سنة 1914 عن التعامل بقاعدة الذهب، فقد تم إلغاء قابلية إبدال معظم النقود الورقية (ما عدا الدولار) للذهب كالفرنك الفرنسي والجنيه الإسترليني، وكانت هذه القاعدة تعمل عن طريق معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب الخالص (أوقية ذهب = 20,67 دولار أمريكي)، بحيث يمكن مبادلة العملة بالذهب أو العكس بسعر رسمي ثابت. (معزوز وبودري، 2011، 74). وقد دفع هذا الوضع إلى ضبط وتنظيم التداول النقدي الورقي، وسمحت هذه الظروف بأن تصبح عملة الجنيه الإسترليني أكثر حرية في التقلب، وهو ما دفع بالعديد من الدول إلى ربط عملاتها بها.

وعليه أصبحت أسعار الصرف لعملات الدول عرضة لتقلبات حادة، انتشرت معها الفوضى في المعاملات النقدية الدولية، كما لجأ الكثير من الدول إلى تخفيضات النقد التنافسية مع اشتداد المنافسة لاكتساب الأسواق الخارجية، كل هذا أدى إلى عدم الاستقرار في التعامل النقدي الدولي منذ منتصف الثلاثينات وإلى غاية الحرب العالمية الثانية، مما ساهم في ضعف المحاولات لتحقيق نوع من التعاون النقدي الدولي. (عطوان، 1989، 79).

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية الحرب العالمية الثانية أن تكون في خزانها رصيدا معتبرا من الذهب، مما مكنها من فرض نظام جديد للنقد الدولي تم من خلاله تجسيد قاعدة جديدة سميت بقاعدة صرف الدولار بالذهب، وقد سمي هذا النظام بنظام بريتن وودز سنة 1944.

حيث تشكلت معالم النظام النقدي الدولي وفق اتفاقية بريتون وودز في سنة 1944 التي انعقدت في ولاية نيوهامبشير الأمريكية التي تمخض عنها عدة بنود بموجبها تم تحديد معالمه، أهمها سيادة الدولار كعملة ارتكازية في عملية تسوية المدفوعات والمبادلات التجارية القابل للتحويل إلى ذهب، وتحقيق أهداف تتمحور أساسا حول ثبات أسعار الصرف، كما تمخض عن ذلك إنشاء مؤسستين نقديتين هما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللتان تساعده في تحقيق أهدافه، كانت هذه أولى مراحل النظام ومعالمه (عزازير وحاجي، 2017، 286).

وانطلاقا من ذلك، فإنه منذ بداية العمل بنظام بريتن وودز وإلى غاية نهاية الخمسينات، أدى الوضع السائد في تلك الفترة إلى نظام استقرار أسعار الصرف، وهذا يرجع إلى الأسباب التي جعلت من الدولار الأمريكي نقدا قويا وثابتا واستقرار قيمة الدولار، وانعكس ذلك على استقرار النظام النقدي الدولي لنمو التجارة الدولية على عكس ما شهدته فترة الثلاثينات من تقلبات عنيفة في أسعار الصرف (عبد القادر، 2009، 252).

وعند بروز بعض العوامل التي كان لها أثر سلبي على الدولار خلال فترة نهاية الخمسينات وحتى بداية السبعينات كانخفاض الطلب على الدولار وزيادة عرضه على المستوى الدولي، إضافة إلى انخفاض المخزون الذهبي للولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة تدهور عجز ميزان المدفوعات الأمريكية، حينئذ تغيرت الظروف الاقتصادية والنقدية، الأمر الذي أدى إلى إلغاء اتفاقية بريتن وودز عام 1971.

حيث أعلن الرئيس نيكسون إلغاء العمل بما يدعى الدولار الذهبي في 15/8/1971 أي عدم قدرة أي دولة على إبدال ما تملكه من دولارات أمريكية بما يعادلها من ذهب في البنوك الأمريكية (بسيسو، 2009، 04-05).

لذلك فإنه منذ سنة 1973، أصبحت أسعار الصرف معومة بما في ذلك الدولار، وشهد سوق الصرف الخارجي تدخلات دورية من قبل الكثير من الدول بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي تحول العالم من وضع الاستقرار المنظم إلى جو يتميز باللااستقرار.

ومنذ عام 1970، لجأت العديد من الدول إلى تخفيض سعر صرف عملاتها من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية، حيث خفضت اندونيسيا من سعر صرف عملتها خلال الأزمة المالية التي حدثت في عام 1997 لحماية نفسها، بشكل مشابه خفضت الأرجنتين سعر صرف البيزو الأرجنتيني في عام 2002 من أجل أن تستمر تنافسية صادراتها مقارنة باقتصاديات ناشئة أخرى مثل البرازيل التي تحولت إلى تعميم سعر الصرف خلال نفس الفترة، وتجسدت حرب العملات أكثر عام 2014 والتي عرفت تسلسل الأحداث التي تتراوح من انهيار الروبل الروسي إلى تخفيض سعر صرف الين الياباني في أكتوبر 2014، وتخفيض اليوان الصيني في أوت 2015، ثم تخفيض التيغى الكازاخستاني (هيئة الجزيرة للأسواق المالية، 2016، 04).

### 3. جبهات صراع العملات

تتمثل جبهات صراع العملات فيما يلي:

#### 3.1. جبهة صراع عمليتي الدولار - اليوان

موازة مع صراع العملات، تعرضت الصين إلى ضغوط متواصلة من الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تقييم عملتها بما يكافئ الفوائض التجارية الكبيرة التي تحققها، باعتبار أن الصين تبالغ في تخفيض قيمة عملتها بشكل لا يعكس فوائضها التجارية. فباعتبار أن الإقتصاد الصيني قد حقق في فترة التسعينات معدلات نمو بالاعتماد على قطاع التصدير، فإنه لم يجد سبيلا لدعمه إلا من خلال اللجوء إلى سياسة تخفيض العملة، وفي هذا الوضع تراجع سعر اليوان عام 1993 إلى 32.5 للدولار الواحد، ثم تبنت الصين في 1994 نظام محسن للصراف الأجنبي، وقامت جراء ذلك بإجراء تخفيضات متتالية معتبرة لليوان إلى أن قدرت في عام 2004 بـ 28.8 مقابل الدولار. وقد انعكست سياسة تخفيض العملة الصينية التي أفرزت مستويات أجور منخفضة وكلفة إنتاجية متدنية إلى حالة انكماش للاقتصاد الأمريكي (2000-2011)، حينئذ حققت الصين فائضا في ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفع هذا العجز بين سنتي 2003 و2006 من 124 مليار دولار إلى 234 مليار دولار، واعتبرت سنة 2003 بداية للقلق في شأن العلاقة التجارية الثنائية بين أمريكا والصين وقد كان لسعر الصرف الدولار واليوان أثرا بالغا في طبيعة العلاقة بين الدولتين.

إذ طالبت الولايات المتحدة الأمريكية الصين خلال هذه الفترة على زيادة قيمة اليوان من أجل خفض العجز التجاري الأمريكي المتنامي معها، ولم تلق هذه المقترحات إلا نجاحا محدودا جدا، وبقي اليوان، من عام 2004 حتى منتصف عام 2005 مثبتا على سعر 28.8 للدولار، وهو السعر نفسه الذي استمر فيه منذ عام 1997م، وارتفع سعر اليوان بشكل طفيف من 11.8 إلى 28.8 للدولار في يوليو 2005 وتعرض اليوان إلى إعادة تقييم خلال الثلاث السنوات الموالية، حيث بلغ مستوى 82.6 للدولار خلال منتصف يوليو 2008 (ريكاردز، 2014، 144).

وعلى الرغم من الضغوطات الأمريكية المتواصلة على الصين للحد من تخفيض قيمة اليوان، إلا أن الصين عملت على إعادة تعويم عملتها في سنة 2010 إذ ارتفعت قيمتها من 6.83 في جوان 2010 إلى مستوى 6.62 للدولار في نهاية 2010. حيث شهد مسرح المحيط الهادي الأمريكي الصيني هدوء بحلول عام 2011، إلا أن القضايا الأساسية بقيت بدون حل حيث يمكن للتوترات أن تندلع في أي وقت وهذا مع تغير الزعامة في عام 2012 في الصين والانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية في نفس العام، حيث يمكن للقوى السياسية الداخلية أن تلعب دور المحفز للمزيد من المواجهة الدولية (ريكاردز، 2014، 153).

#### 3.2. جبهة صراع عمليتي اليورو والدولار

تم إنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبي والمجلس الأوروبي عام 1950 لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، وبذلك يعتبر هذا التاريخ هو الإعلان عن ميلاد الوحدة الأوروبية، وفي عام 1951 وافقت بعض

الدول الأوروبية على إنشاء اتحاد للفحم والفولاذ إلى أن تم التوقيع على اتفاقية روما عام 1957 لتأسيس السوق الأوروبية المشتركة بين فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج (القناوي، 2009، 13).

لقد دفع انهيار نظام بروتن وودز والاضطرابات التي تبعتها، الدول الأوروبية إلى التفكير بجدية في إنشاء عملة خاصة بهم، تنافس على المدى الطويل الدولار الأمريكي وذلك بعد تزايد الشعور بالخطر وعدم الثقة في النظام النقدي الدولي السائد (آيت يحيى، 2014، 11).

وقد تم استكمال بناء الوحدة الأوروبية من خلال التوقيع على معاهدة ماستريخت في ديسمبر 1991 بهولندا، حيث تعتبر هذه المعاهدة شكلا كاملا لعمل الإتحاد النقدي الأوروبي والفيصل في مسيرة العلاقات الاقتصادية الدولية البينية لدول الإتحاد الأوروبي، ودخلت اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ في نوفمبر عام 1992، كما أنها تشكل الأساس المحوري لبداية العمل بالوحدة النقدية الأوروبية في بداية عام 1999 (الحمدة، 2000، 13).

وعند رصد وتحليل العلاقة بين الدولار واليورو فإنه يلاحظ تميزها بعدم الإستقرار، حيث انحصرت قيمة تداول اليورو بين 1.59 دولار في عام 2008، و 1.10 دولار في عام 2010. وتعرضت منطقة اليورو إلى هزة عنيفة جراء الأزمة اليونانية وذلك على الرغم من أن الإقتصاد اليوناني يعد من أصغر الاقتصاديات في منطقة اليورو، حيث يشكل 2.6% فقط من الناتج الإجمالي للمنطقة، إذ افقدت هذه الأزمة الثقة في العملة الموحدة الأوروبية وأثارت ضغوطا اقتصادية لدى الدول الأوروبية ذات نفس الخصائص الاقتصادية كالبرتغال وإيرلندا وإسبانيا.

حيث شكلت المالية السيادية الأوروبية بحلول عام 2010 شبكة معقدة مؤلفة من مساهمات متقاطعة من الدين، فمن أصل 236 مليار دولار من الدين اليوناني امتلكت كيانات بريطانية 15 مليار دولار وفرنسية 75 مليار دولار وألمانية 45 مليار دولار، وعادت 60 مليار دولار من أصل الدين الأيرلندي البالغ 867 مليار دولار إلى كيانات فرنسية و188 مليار دولار إلى كيانات انجليزية و184 مليار دولار إلى كيانات ألمانية، وامتلكت كيانات بريطانية 114 مليار دولار من أصل الدين الإسباني البالغ 1.1 تريليون دولار، كما امتلكت كيانات فرنسية 114 مليار دولار والكيانات الألمانية 238 مليار دولار (ريكارديز، 2014، 157).

وفي الوضع الذي تعرضت فيه الدول الأوروبية لأزمات الديون السيادية فإنه حفاظا على السوق الأوروبية التي تعتبر سوقا ضخمة للصادرات الصينية والأمريكية وحفاظا على بقاء منتجاتهم أكثر إقبال وتنافسية في السوق الأوروبية، فقد ساهمت كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والصين أساليب دعم اقتصادية متنوعة لتحقيق مصالح متطابقة.

رحبت ألمانيا بالدعم الأمريكي للصيني لليورو، وربما كان من المتوقع أن تحبذ ألمانيا وبوصفها قوة تصديرية، أن يكون اليورو ضعيفا للأسباب نفسها التي تحبذ فيها الولايات المتحدة الدولار الضعيف والصين اليوان الضعيف، وهذا لكسب هامش من العملة الرخيصة في حروب العملات تعزيزا للصادرات، بيد أن ألمانيا ليست بلدا مصدرا

إلى الخارج فقط، بل هي مصدر داخلي ضمن الاتحاد الأوروبي. ولا يوجد اعتبار للعملة في تلك الصادرات إلى منطقة اليورو لأن كلا المصدر والمستورد على سبيل المثال ألمانيا واسبانيا يستخدم اليورو، وهي ربما تفقد هذه الأسواق في حال انهيار اليورو أو انفصال الأعضاء عن اليورو والعودة إلى عملاتهم القديمة عند مستويات منخفضة (ريكاردز، 2014، 159).

### 3.3. جبهة الصراع الأوروبي الآسيوي

إن للصين مصلحة حيوية في اليورو القوي، إذ يتخطى الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة بوصفه الشريك التجاري الأكبر للصين، وإذا أدت الاضطرابات الأوروبية إلى انسحاب دول مثل اليونان أو أيرلندا من اليورو فستعود هذه البلدان إلى عملاتها القديمة بأسعار منخفضة جدا نسبة لليوان الصيني، ومن شأن هذا أن يضر بشدة بالصادرات الصينية إلى بعض أجزاء أوروبا، وبالتالي فإن من مصلحة الصين في دعم اليورو (ريكاردز، 2014، 160). حيث اعتبرت أزمة الديون السيادية الأوروبية فرصة ثمينة للصين للوصول إلى مستوى تكنولوجي عال بالإضافة إلى تنوع استثماراتها في القارة الأوروبية كالبنى التحتية وتوليد الطاقة وتشبيد الموانئ.

### 4. صراع العملات الدولار، اليورو واليوان على قيادة النظام النقدي الدولي

#### 4.1. بروز عملة الدولار وهيمنتها على النظام النقدي الدولي (1918-1999)

منذ بداية القرن التاسع عشر، ارتكزت الأنظمة النقدية في البلدان الصناعية على قاعدة الذهب واستمر العمل بهذه القاعدة إلى بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914، وقد تزامنت هذه المرحلة مع بروز الجنيه الإسترليني وزيادة عولمته على المستوى الدولي، بالنظر إلى اعتباره عملة بريطانيا الاقتصاد الأكبر والمركز العالمي للأموال، وعليه أهم ما كان يميز هذه المرحلة هو سيادة الجنيه الإسترليني. وقد ترتب على سيادة قاعدة الذهب في معظم دول العالم ثبات سعر الصرف بين العملات المختلفة، وبهذا تحدد سعر الصرف عند التوازن طبقا لنسبة كمية الذهب الموجودة في بقية عملات الدول الأخرى (عبد القادر، 2009، 247).

واستقر الحال على هذا الوضع خلال الفترة الممتدة بين الحرب العالمية الأولى التي عرفت انهيار قاعدة الذهب وإلى غاية الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت هذه الفترة إصدارات ضخمة من العملات الورقية دون مراعاة حجم الاحتياطي الذهبي.

وفي إطار اعتماد قاعدة الصرف بالذهب التي ألغت قابلية إبدال معظم النقود الورقية للذهب باستثناء الدولار الأمريكي، أصبحت أسعار صرف العملات عرضة لتقلبات حادة. حيث استفادت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية من الوضع الإقتصادي المنهك للدول الأوروبية، الأمر الذي أدى إلى فرض عملة الدولار على الساحة الدولية. وأفرزت هذه الظروف اتفاقية بريتون وودز سنة 1944 لجعل عملة الدولار عملة دولية تركز عليها مختلف اقتصاديات العالم.

وعليه عرف النظام النقدي الدولي طوال الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الخمسينات سيرا حسنا، وهذا يرجع إلى الأسباب التي جعلت من الدولار الأمريكي نقدا قويا ثابتا لا يمكن أن يشك في قيمته،

واستقر الدولار، حيث وفقا لاتفاقية بريتن وودز أصبح الدولار هو العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب وفق سعر رسمي 35 دولار للأوقية، وانطلاقا من ذلك على كل دولة أن تقوم بتحديد قيمة إسمية لعملتها مقابل الدولار، وعليه فاستقرار قيمة الدولار معناه استقرار باقي العملات وزيادة ثقة المجتمع الدولي به، وعليه كل ذلك أدى إلى نوع من الاستقرار في النظام النقدي الدولي والمزيد من الثبات في أسعار الصرف (أبو رجب، 2012، 179).

وأمام هذا الوضع فقد شهدت عملة الدولار في سنوات الخمسينيات ارتفاعا في العرض على المستوى العالمي وذلك نتيجة للتوسع الكبير الذي حققه الإقتصاد الأمريكي. ولكن منذ نهاية الخمسينيات تدهورت قيمة عملة الدولار جراء الظروف التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية واستمر هذا التدهور حتى فترة السبعينيات مما انعكس إلى انخفاض الطلب على عملة الدولار بشكل مستمر، وموازية مع الإنخفاض في الطلب على عملة الدولار فقد استمر العجز في ميزان المدفوعات وبيع الاحتياطات من العملات والذهب إلى غاية قرب نفاذ الاحتياطات الأمريكية.

وفي المقابل أدت الوفرة في الدولارات لدى الدول الأوروبية ذات الفائض في ميزان مدفوعاتها مع أمريكا إلى فقدان الثقة فيما عندها من أرصدة متراكمة كاحتياطي، حيث قامت بتحويل الفائض من الدولار إلى الذهب الأمر الذي زاد من هبوط المخزون الذهبي الموجود لدى أمريكا، فانخفضت قيمته في ظرف عشر سنوات (1960-1970) من 18 مليار دولار إلى 11 مليار دولار (عبد القادر، 2009، 250-251).

وأمام هذه الأوضاع الصعبة، قرر الرئيس الأمريكي نيكسون يوم 15 أوت 1971 إلغاء اتفاقية بريتن وودز، الأمر الذي وضع أسواق الصرف الأجنبي في محيط سياسي واقتصادي مضطرب، وجعل النظام النقدي الدولي بعد عام 1971 غير مستقر تماما إلى أن أصبح يطلق عليه باللانظام بعد سنة 1973.

وقد انعكس هذا النظام بعد سنة 1973 سلبا على الإقتصاد الأمريكي، نظرا لارتفاع العجز في ميزان المدفوعات من 2.7 مليار دولار سنة 1971 إلى 6.8 مليار دولار سنة 1973، وتحولت الدول إلى التعامل مع العملات القوية كالعاملات الأوروبية والين الياباني. وتسوية للوضع تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية وفق فترات مختلفة كما يلي:

#### ● عام 1978: رغبت الولايات المتحدة الأمريكية في بقاء الدولار منخفضا لتحقيق ما يلي:

- زيادة حجم الأصول الأجنبية الأمريكية بالعملات الأخرى التي شهدت ارتفاعا في قيمتها مقابل عملة الدولار.
- تناقص قيمة الاحتياطات الأجنبية التي تم تقييمها بعملة الدولار.
- هبوط قيمة عملة الدولار سيتسبب في إلغاء قيمة كبيرة من موجودات المديونية الأمريكية المقدرة بعملة الدولار.

● فترة (1980-1984): تبعا للسياسة النقدية الأمريكية المتبعة فقد سجلت عملة الدولار ارتفاعا مقابل أهم العملات الرئيسية الدولية، حيث انتقل من 210.44 ين سنة 1978 إلى 226.79 ين سنة 1980 إلى 237.52 ين في 1984، أما فيما يتعلق بالمارك الألماني فقد ارتفع من 1.83 مارك سنة 1979 إلى 2.8 مارك سنة 1984 (خليل، 1994، 143).

• فترة (1985-1990): قامت الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة بالعمل على تخفيض قيمة الدولار مجددا بالتنسيق مع اليابان والدول الأوروبية.

وعليه أدت هذه التدخلات في سوق الصرف الأجنبي إلى تدهور قيمة الدولار بمقدار 51% بالنسبة للين الياباني و33% بالنسبة للمارك الألماني. إن هذه التقلبات إنما تؤدي إلى عدم الاستقرار ومن الممكن أن تقلل من حجم التجارة العالمية (خليل، 1994، 144)، وقد استمر انخفاض أسعار صرف الدولار إلى غاية سنة 1990.

• فترة (1990-1999): بعدما سجل الدولار بين سنتي 1992 و1993 انخفاضا كبيرا مقابل عملة اليابان بقيمة بـ 23.8 ين، فقد عرف سنة 1995 انخفاضا غير مسبوق، حيث انخفض سعر صرفه مقابل الين بـ 31 ين، الأمر الذي دفع بالمستثمرين إلى تحويل معاملاتهم بعملة الين والمارك الألماني. ولكن في سنة 1998، شهد الدولار ارتفاعا إلى أن بلغ سعر صرفه 130.91 ين وهذا نتيجة النمو الإقتصادي الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه لم يحافظ على قيمته التي انخفضت من جديد إلى 113.91 ين و93863.0 مارك ألماني في سنة 1999.

## 2.4. بروز اليورو كعملة منافسة للدولار على سيادة النظام النقدي الدولي (1999-2008)

وفقا لمعاهدة ماستريخت المبرمة في عام 1999 أصبح اليورو العملة الجديدة لأحدى عشر دولة أوروبية لتلتحق بها أربع دول كمرحلة ثانية.

وتتمثل آثار اليورو على الاقتصاد العالمي فيما يلي:

### أ. آثار التعامل باليورو على دول الاتحاد الأوروبي

تتمثل آثاره خلال الفترة فيما يلي:

- حصر الاستفادة من التجارة الخارجية بين دول الاتحاد الأوروبي، إذ أن التعامل باليورو يؤدي إلى حرية حركة رأس المال بين الدول في التعاملات مما يسمح بتحويل النشاط التجاري نحو داخل الاتحاد النقدي بدلا من خارجه.

- زيادة القدرة التنافسية لقطاعات الإنتاج لدول الإتحاد الأوروبي.

- التخفيف من مشكل البطالة نتيجة زيادة فرص العمل داخل الدول الأعضاء.

- تأسيس سلطة نقدية موحدة ممثلة في البنك المركزي الأوروبي مما يساهم في توحيد السياسات المالية والنقدية للاتحاد النقدي الأوروبي.

- التشجيع على تدفق مختلف الإستثمارات بين دول الاتحاد الأوروبي مما يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.

- توسع نطاق نشاط السوق المالي في منطقة اليورو ومنافسة اليورو للدولار كعملة عالمية تتعامل بها مختلف الدول.

-

## ب. آثار اليورو على الاقتصاد العالمي

والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- مع بداية تطبيق اليورو وقبول هذه العملة الجديدة كأصل احتياطي للبنوك المركزية ووسيطا للمبادلات فإنه سيصبح منافسا للدولار الأمريكي مما يؤدي إلى آثار واضحة على الإقتصاد الأمريكي، قد تتمثل في تحجيم الفوائد التي تحصل عليها أمريكا من ارتفاع حجم الدولارات النقدية خارج الولايات المتحدة الأمريكية (القناوي، 2009، 36).

- مع بداية استخدام اليورو فإن الكثير من البنوك المركزية تلجأ إلى تسهيل كمية من الدولارات المحتفظ بها كاحتياطي نقدي الأمر الذي يؤدي إلى هبوط قيمة الدولار في ظل وجود البديل الآخر أي اليورور، ومع استخدام اليورو واستقراره فإن ذلك سيؤدي إلى اعتماده كمستودع للقيمة ليقوم بدور واضح كعملة احتياطية في البنوك المركزية لدول العالم (القناوي، 2009، 38).

ولكن مهما بلغت آثار اليورو على الإقتصاد الدولي يظل الدولار الأمريكي عملة الاحتياطي العالمي الأول، حيث تدل الإحصائيات أن احتياطات النقد الأجنبي المسعرة بالدولار تضم نحو ثلثي إجمالي العالم كما وهو موضح في الجدول الآتي:

الجدول 1: " نصيب الدولار واليورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية خلال الفترة 1999-2017 " (الوحدة: النسبة المئوية)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الدولار الأمريكي	0.71	1.71	5.71	1.67	9.65	9.65	9.66	5.65	1.64
اليورو الأوروبي	9.17	3.18	2.19	8.23	2.25	8.24	0.24	1.25	3.26
باقي العملات	1.11	6.10	3.9	3.9	9.8	3.9	1.9	4.9	6.9
السنوات	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدولار الأمريكي	1.64	2.62	62.1	61.5	61.2	65.1	65.7	65.3	62.7
اليورو الأوروبي	3.26	3.27	25.7	24.0	24.2	21.2	19.1	19.1	20.1
باقي العملات	6.9	5.10	12.2	14.5	14.6	13.7	15.2	15.6	17.2

Source : ( International Monnetary Fund, 2010-2017).

- إذ ظل الدولار الأمريكي خلال العقود الخمسة الأخيرة عملة أساسية مسيطرة في التعامل التجاري والمالي، ففي عام 1995 كانت نسبة 6.47% من تجارة العالم تسعر بالدولار، بينما لم تتجاوز التجارة العالمية التي تسعر بالمارك الألماني 3.15%، وحوالي 6% بالجنيه الإسترليني، و6% بالفرنك الفرنسي، وحوالي 8.4% بالين، وباعتبار اليورو سيشكل على الأرجح إجمالي حجم التعاملات التجارية التي تتم بعملات دول الإتحاد الأوروبي

الخمس عشر فإن ذلك يعني أن حوالي 30 % من صادرات العالم سيتم تقويمها باليورو (القناوي، 2009، 39).

### ت. مكانة اليورو في أسواق الصرف الأجنبي

إذا كانت عملة الدولار تستمد قوتها من اعتبارها العملة الأولى في أسواق الصرف الأجنبي على المستوى الدولي، فإن عملة اليورو تستمد قوتها بشكل أساسي من تعظيم درجة استخدامها كعملة احتياطات دولية أو وعملة استثمارات في الأصول من جهة، مع رفع مستوى ثقة الدول الأخرى في اقتصاديات مجموعة دول الوحدة النقدية الأوروبية من جهة أخرى.

حيث أن حجم التبادل العالمي بالدولار حول العالم يتعدى 85 % من مجموع العملات خلال الفترة (1998-2010) والذي يفوق 4000 مليار دولار يومياً ( De boissieu, 2011, 04 ).

### ث. دور اليورو كعملة في الأسواق المالية

بدون شك فإن اليورو سيلعب دوراً هاماً كعملة في المحافظ الإستثمارية وعملة التعامل الرئيسية في سوق المال الأوروبية بدلاً من العملات الأوروبية الوطنية وبدلاً من الدولار حيث سيكون اليورو عملة البورصات الأوروبية، وبناء على ذلك فإن اندماج الأسواق المالية الأوروبية سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الصفقات المالية والحد من تعدد أسعار الفائدة وزيادة عرض الأصول التي يتم تقويمها على أساس اليورو، ومن حيث الاستثمار في الأسهم فإن أسواق الأسهم الأوروبية تعتبر أقل تطوراً من أسواق الأسهم الأمريكية واليابانية، ومع استخدام اليورو من المحتمل أن تساهم اتساع حجم الأسواق المالية الأوروبية في زيادة الإستثمار بالأسهم ولكن قد لا يكون ذلك على المدى القصير (القناوي، 2009، 42-43).

### ج. اليورو ومكونات وحدة حقوق السحب الخاصة:

تتكون وحدة حقوق السحب الخاصة من سلة العملات الخمس وهي الدولار 40 %، الين 18 %، والمارك 21 % والفرنك الفرنسي 11 %، الجنيه الإسترليني 11 %، ومع استخدام اليورو أصبحت السلة مكونة من أربع عملات، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف موقف الدولار بالنسبة لوحدة حقوق السحب الخاصة وكذلك موقعه في الصندوق (القناوي، 2009، 43).

وبناء على ما سبق، يبدو جلياً أن بداية الصراع بين عملتي الدولار واليورو كانت مع لحظة ظهور عملة اليورو سنة 1999 والتي فرضت مستوى عال من الثقة والاحترام في الأوساط البنكية الدولية، وأثبتت مؤشراتها ميدانياً منذ البداية أنها ستكون عملة منافسة للدولار في الإقتصاد الدولي باعتبارها تميزت بالإستقرار خلال النصف الأول من سنة 1999. وخلال عامي 2002 و2003 أخذت أسعار الصرف إتجاهاً ومنحياً آخر، حيث انخفضت في البداية بنسبة 3.6 % ثم بنسبة 18 % على التوالي لتصل أسعار الصرف في عام 2003 إلى 0.87 اليورو لكل دولار، وقد استقرت أسعار الصرف الدولار مقابل اليورو خلال الفترة 2004-2006 عند حدود 0.8

اليورو لكل دولار، لتتخفص بعد ذلك وتصل إلى 0.73 اليورو لكل دولار خلال عام 2007 (ذندي، 2008، 20).

واستمر تدني قيمة عملة الدولار إلى غاية سنة 2013، وقد كان ذلك كمحصلة لمجموعة من العوامل كبتباطؤ نشاط الإقتصاد الأمريكي وارتفاع العجز في ميزان التجاري الأمريكي، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية للجوء إلى الإستدانة الخارجية. ولم يتوقف ذلك عند هذا الحد وإنما تضررت عملة الدولار من تحويل عدد من البنوك المركزية لجزء من احتياطياتها إلى اليورو بهدف تفادي الانخفاضات في سعر صرف الدولار أمام اليورو وتنويع احتياطياتهم من العملات الارتكازية. كما تأثرت عملة الدولار سلبيًا ببيع النفط الروسي بعملة اليورو مما أدى إلى انخفاض الطلب على الدولار الأمريكي وزيادة الطلب على العملات الأخرى. ولم يتوقف تراجع عملة الدولار بالنسبة لليورو إلى أن جاءت أزمة الديون السيادية في اليونان سنة 2010، ولكن بمجرد تجاوز دول الإتحاد النقدي الأوروبي لهذه الأزمة بداية من سنة 2012 سرعان ما أخذ الدولار اتجاه الانخفاض.

### 3.4. بروز اليوان كمنافس جديد للدولار واليورو من 2008 إلى غاية الآن

منذ أن باشرت الصين بإجراء إصلاحات اقتصادية وانفتحت في التعامل مع العالم الخارجي في سنة 1978 فقد أصبحت بعد سنوات عملاقًا تجاريًا وقوة اقتصادية كبيرة، وفي إطار هذا الإفتتاح اعتمدت الصين اليوان كعملة للتجارة الخارجية، والرمنيبي كعملة محلية.

أصبحت الصين في عام 1980 عضو من أعضاء مؤسسة النقد الدولي، حيث أنشأت الحكومة أربع مناطق اقتصادية مميزة في تشوهاي، وشيامن وشنتشن، وشانتو لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة لذلك عملت الحكومة الصينية على الترويج لـ 14 مدينة ساحلية وثلاث أقاليم كمناطق مفتوحة للإستثمار الأجنبي، تتمتع هذه المناطق بإجراءات روتينية أقل ومزايا ضريبية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في عام 1986، وفي عام 1987 اعترفت الحكومة الصينية بالقطاع الخاص باعتباره عاملاً مهماً للنمو الاقتصادي، وانطلاقاً من ذلك بدأت الصين إصلاح اليوان ببطء من عام 1988، وذلك بعد بدء ربط اليوان بالدولار الأمريكي (هيئة الجزيرة للأسواق المالية، 2016، 23). وأثبتت المؤشرات الإقتصادية الحالية اتجاه اليوان الصيني للعب دور أساسي في التأثير على المبادلات التجارية الدولية ومنافسة الدولار واليورو في الاحتياطي العالمي، حيث حقق الإقتصاد الصيني خلال العشرين سنة الأخيرة معدلات نمو معتبرة مقارنة بباقي الدول الأخرى بما فيها أوروبا وأمريكا.

فإذا كانت معدلات النمو الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية تقدر بـ 2.6% في سنة 2015، و 1.6% سنة 2016، وتقدر في منطقة اليورو بـ 0.2%، 1.7% خلال نفس السنوات. فإنه قدرت معدلات نمو الإقتصاد الصيني بـ 9.6%، 6.6% على التوالي، وعليه قام الصين من أجل حماية قطاع الصادرات بربط عملته بمعدل سعر ثابت لفترة طويلة. هذا الوضع جعل الصين الأولى على المستوى العالمي من حيث احتياطات الصرف الأجنبي، كما يعد أكبر مقرض للولايات المتحدة الأمريكية من خلال توظيف احتياطياته في سندات الخزينة الأمريكية، إلا أنه حررت الصين سياساتها تجاه نظام سعر الصرف وذلك بشكل تدريجي. ولكن على الرغم من معدلات النمو

الاقتصادية العالية المحققة في الإقتصاد الصيني إلا أن قيمة عملته لا تكافيء المستوى الإقتصادي، إذ لم يكن ذلك لضعف هذه العملة وإنما تعتمد السلطات الصينية تخفيض سعر عملتها للأسباب الآتية:

- تسجيل تراجع طفيف في معدل النمو الإقتصادي الصيني خلال سنتي 2015 و2016 مقارنة مع السنوات السابقة، وهو ما دفع الصين بتخفيض قيمة اليوان في حدود 4 % سنة 2015 مقابل الدولار الأمريكي.
- التأثير على قيمة البضائع الصينية لتصبح أقل قيمة في السوق مما يشجع الصادرات ويقلل من الواردات المحلية، وبالتالي تحسين توازن المدفوعات، حيث قام بنك الشعب الصيني سنة 2015 بتخفيض أسعار الفائدة 0.4 % لتشجيع النمو الإقتصادي بهدف رفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بحدود 7 %.
- يمكن اعتبار انخفاض قيمة العملة خطوة إضافية نحو تعويم العملة بحرية في السوق وهو شرط مسبق لتصبح عملة احتياطية عالمية (هيئة الجزيرة للأسواق المالية، 2016، 26).

### الخاتمة:

أثبتت أسعار الصرف على مختلف المراحل الزمنية دورها الفعال في التأثير على أوضاع اقتصاديات الدول واعتبرت متغيرا مهما يمكن على أساسه التأثير على العديد من المؤشرات الإقتصادية كمعدل التضخم ومعدل البطالة وحجم الصادرات والواردات والميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي.

وقد كان ذلك مستتبعا من التغيرات التي طرأت على نظام الدولي لسعر الصرف، فطبقا لاتفاق برينتن وودز، تم تعويم أسعار الصرف دون تحريرها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، في حين استمرت الدول النامية في ربط عملاتها، أما في أواخر السبعينات فقد اتسعت دائرة الربط نحو سلة من العملات، وتماشيا مع المستجدات الاقتصادية الدولية خلال الثمانينات والتسعينات اتجهت الدول النامية نحو أسعار الصرف المرنة، في حين تحولت الصين من ربط عملتها إلى نظام تعويم سعر الصرف.

وفي هذا الوضع اتخذت الإقتصاديات القوية من تخفيض قيمة عملتها كاستراتيجية لجعل أسعار بضائعها أكثر تنافسية مقارنة بالدول التي يستورد منها، باعتبار أن السلع المستوردة من الخارج مرتفعة الثمن مما يؤدي إلى تقليل السلع المستوردة، الأمر الذي يشجع التجارة الخارجية بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات وبالتالي تحسين توازن المدفوعات.

أخذا بهذا المبدأ، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في حلبة صراع العملات على تخفيض الدولار على مر الزمن وذلك لرفع مستوى صادراتها أمام الواردات ومن ثم سد العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي تدعيم اقتصادها، واستفادت الصين من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة سعر الصرف عملتها لتدعيم الإقتصاد عن طريق قطاع الصادرات، حيث سمح تخفيض سعر صرف اليوان بزيادة مستوى صادراتها بشكل قياسي على مر الزمن حيث أصبحت عملاقا تجاريا وقوة اقتصادية كبيرة، وفي هذه الظروف اتخذت العديد من الدول الناشئة من تخفيض أسعار صرفها كمبدأ لتحسين ميزاتها التنافسية.

وفي الوقت الذي تمارس فيه الولايات المتحدة ضغوطاً متواصلة على الصين لكي ترفع سعر عملتها مع اصرار الصين على بقاء قيمة عملتها منخفضة، فقد تجسد صراع حقيقي للعملات بين مختلف الدول المتطورة والنامية، وانعكس ذلك سلبياً على النمو الاقتصادي الدولي.

**نتائج الدراسة:** من خلال هذه الدراسة فقد تم التوصل إلى جملة من النتائج والمتمثلة فيما يلي:

- أثبتت تجارب الصراع الدائر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين وغيرها من الدول على قيادة النظام النقدي الدولي أن قوة العملات النقدية ومكانتها في الصراع الدائر بينها ومدى قدرة تأثيرها على استقرار النظام النقدي الدولي تتحدد أساساً بدلالة قوة اقتصاديات دولتها.

- تسببت التخفيضات التنافسية لقيمة عملات الدول بهدف رفع صادراتها وتقليص وارداتها في خلق ثلاث جبهات صراع مختلفة، إذ تمثلت في كل من جبهة الصراع بين عمليتي الدولار واليوان والتي أفرزت مستويات أجور منخفضة في الصين وكلفة إنتاجية متدنية مما أدى إلى انكماش الاقتصاد الأمريكي، وجبهة صراع عمليتي اليورو والدولار التي تميزت بعدم الاستقرار، وجبهة الصراع الأوروبي الآسيوي التي استغلّت فيه الصين أزمة الديون السيادية الأوروبية كفرصة ثمينة للوصول إلى مستوى تكنولوجي عال.

- أدى صراع العملات الناجم عن تعمد الدول لتخفيض قيمة عملاتها من أجل اكتساب مزايا تنافسية لتنمية اقتصادها إلى انعكاسات سلبية ونتائج وخيمة ممثلة في خوض حرب تجارية جديدة بين الاقتصاديات الكبيرة المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين مع اعتمادها لسياسات حماية تأثر على سلبياً على موارد الدول النامية وتعرقل نمو الإقتصاد العالمي.

- تعتبر قيادة النظام النقدي الدولي والهيمنة عليه هدفاً أساسياً للاقتصاديات الكبرى في العالم ومحوراً أساسياً للصراع القائم باعتباره يسمح بتحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية كرفع مستويات التشغيل ورفع مستوى النشاط الإقتصادي ومعدلات النمو، حيث شهدت الساحة النقدية الدولية مراحل مختلفة ابتدأت ببروز عملة الدولار وهيمنتها على النظام النقدي الدولي خلال الفترة 1918-1999 ثم بروز اليورو كعملة منافسة للدولار على سيادة النظام النقدي الدولي خلال الفترة 1999-2008 ثم بروز اليوان كمنافس جديد للدولار واليورو من سنة 2008 إلى غاية الآن.

**توصيات الدراسة:** إنطلاقاً من النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، يمكن تقديم جملة من التوصيات والمتمثلة فيما يلي:

- التحكم في عمليات التلاعب بقيمة العملات النقدية الدولية من خلال تخفيضها أو منعها من الإرتفاع لتحقيق مصالح خاصة مع ضبط ذلك بفرض عقوبات إقتصادية عند الإفراط في تخفيض قيمة هذه العملات وتجاوز الحدود المقبولة.

- تحديد جملة من القوانين الدولية والمعايير ذات الطابع الأخلاقي لتمارس في ظلها الدول جميع معاملاتها المالية والنقدية الدولية.

- توسيع مسؤولية تحقيق التوازن النقدي الدولي إلى الدول النامية التي تعتبر طرفا مهما في الاقتصاد الدولي دون الاقتصاد في ذلك على الدول ذات العملات التي تعيش صراعا مستمرا حول قيادة النظام النقدي الدولي والهيمنة عليه.
- إعادة هيكلة المؤسسات ذات الطابع النقدي الدولي على النحو الذي يحقق استقرار نقديا دوليا وتأمينا حقيقيا لمختلف الموارد لدى اقتصاديات دول العالم.
- التحرر من جميع القيود وصيغ الإرتباط التي تفرضها عملة الدولار كعملة ارتكازية دولية وتجنب الاعتماد المفرط عليها في العمليات التجارية الدولية.

### المراجع المستعملة

- أبو رجب، عثمان. (2012). الاقتصاد الدولي. دار أسامة للنشر والتوزيع. عمان.
- الحمد، فاروق محمود. (2000). الوحدة النقدية الأوروبية واليورو: النشأة والتطور والآثار. سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي. الكويت.
- السلوم، حسين احمد. (2010). حرب العملات. مجلة ايكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية.
- آيت يحيى، سمير. (2014). رسالة دكتوراه بعنوان التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر. جامعة الحاج لخضر. باتنة.
- بسيسو، فؤاد حمدي. (2009). إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي. المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. بيروت.
- خليل، سامي. (1994). الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية. وكالة الأهرام للتوزيع. الكويت.
- دندي، عبد الفتاح. (2008). تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء. مجلة النفط والتعاون العربي: المجلد الرابع والثلاثون.
- ريكاردز، جايمس. (2014). افتعال الأزمة المالية العالمية. مجلة العملات. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت.
- عبد القادر، متولي. (2009). الاقتصاد الدولي: النظريات والسياسات. دار الفكر. عمان.
- عزائز، جلال وحاجي، العليجة. (2017). آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008 - 2016. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. جامعة حسيبة بن بوعللي. الشلف.
- عطوان، مروان. (1989). مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية. دار دار البعث للطباعة والنشر. قسنطينة.

- قناوي، عزت ملوك. (2009). الآثار الاقتصادية المتوقعة لليورو في ظل تحديات الدولار. مجلة مصر المعاصر. القاهرة.
- معزوز، لقمان وبودري، شريف. (2011). المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي. مجلة الباحث. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة.
- هيئة الجزيرة للاسواق المالية. (2016). حرب العملات وأثرها على الاقتصاد السعودي. تقارير الجزيرة كابينال.
- De boissieu, C(2011) . . De la crise à la guerre des devises. revue problème économique. n°3011.
- International Monetary Fund -IMF- . ( 2010-2017). International Financial Statistics. Annual Report.